

المملكة الأردنية الهاشمية



إدارة المراعي في الأردن

مديرية المراعي

(٢٠٠٥)

تميزت المناطق الرعوية في الأردن ولحقبة طويلة (قبل ١٩٥٠) بنظم فعّالة لحيازة الأرض وحقوق الرعي والتي ارتبطت بالمؤسسات القبليه حيث حافظت على الموارد الطبيعية داخل أراضيها ونظّمت استغلالها بصورة ساعدت على حمايتها واستمرار انتاجيتها في ظل الظروف الإجتماعية والبيئية التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

وبعد الغاء تلك النظم والحقوق وإعلان اراضي المراعي مناطق تابعة للدولة ومباحة للجميع زحفت عليها أنماط جديدة من الاستعمال بحيث استغلت كثيراً من المواقع استغلالاً مفرطاً دون مراعاة لاحتياجات استدامة الموارد ولا لطاقتها الإنتاجية على المدى الطويل، كما ترتب على ذلك الإلغاء غياب الحافز الذي يشجع الرعويين والبدو على صيانة وترشيد استخدام مواردهم وأراضيهم والتحكم في إستثمار مراعيهم.

واستشعاراً من وزارة الزراعة بأهمية تطوير أراضي المراعي ومواردها المختلفة قامت بإنشاء مديرية للمراعي عام ١٩٩٧ والتي يقع على عاتقها النهوض بهذا القطاع الوطني الهام، حيث بدأت المديرية نشاطها ضمن مشروع تأهيل المراعي وبالتعاون مع الجهات الدولية (إيفاد) والمجتمعات المحلية كأساس للمشاركة الفاعلة في تطوير وتنمية المراعي في الأردن، والاستمرار كذلك في اتباع أسلوب المحميات الرعوية كمنهج لتطوير المراعي في المملكة بصورة تدريجية.

المراعي الطبيعية في الأردن

يعرّف المرعى الطبيعي بأنه الأرض المتسعة وغير المسيجة التي ينمو فيها الكالأ بصورة طبيعية ولا تصلح للزراعة التقليدية لانخفاض معدل الأمطار فيها أو لتدني خصوبتها أو لوعورتها وزيادة نسبة الصخور فيها أو بسبب هذه العوامل مجتمعة ، مما يجعل الإستغلال الأمثل لهذه الأراضي يقتصر على إنتاج الكالأ للحيوانات.

أما في الأردن فقد عرّف قانون الزراعة المراعي بأنها (جميع الأراضي المسجلة كذلك وأية أراضي أخرى للدولة يقل المعدل السنوي للأمطار فيها عن ٢٠٠ ملم والتي لايتوفر لها الري المستديم).



تشكل المراعي الطبيعية مصدراً هاماً للأعلاف في الأردن و تبلغ مساحة هذه المراعي نحو (٨٠) مليون دونم، أي أنها تشكل حوالي ٩٠% من مساحة أراضي المملكة حيث تلعب دوراً مهماً في تغطية جزء من الاحتياجات الغذائية المجانية للثروة الحيوانية رغم التدهور

الذي تعرضت له على مدى العقود الخمسة الماضية، فما زالت تعتبر الركيزة الأساسية لغذاء الحيوانات الرعوية حيث تسهم في تغطية الاحتياجات الغذائية لمدة تتراوح ما بين ٢ - ٣ شهور بدون تغذية تكميلية أو ما يعادل ٣٠% من احتياجاتها الغذائية (جنيدي، أبو زنت ١٩٩٣ م) وحيث أن إنتاجية أراضي المراعي مرتبطة بالأمطار والطبوغرافيا و التربة فإنه تم تقدير الإنتاجية من الوحدات الغذائية ب ٤ كغم من الأعلاف الجافة / دونم في المناطق التي تتراوح نسبة الأمطار فيها بين ١٠٠ - ٢٠٠ ملم سنوياً ، و ١٠ كغم من الأعلاف الجافة في المناطق التي تزيد الأمطار فيها عن ٢٠٠ ملم (جنيدي ١٩٩٦) ، كما وقدرت سلسلة من الدراسات (أبو زنت ١٩٩٩) أن إنتاجية المحميات الرعوية تصل إلى ٥٠ كغم مادة جافة/ دونم من النبات الطبيعي، وذلك نتيجة لاتباع خطوات الادارة السليمة ومن خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات من أهمها :

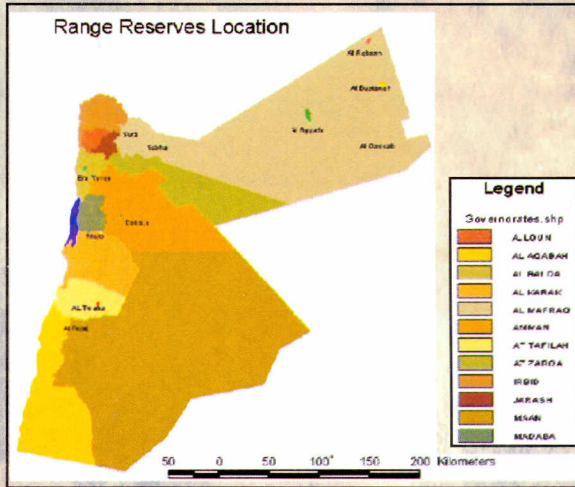
- وقف التدهور وتخفيف آثار عوامل التدمير من خلال اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة لذلك .
- إعادة تأهيل المراعي المتدهورة أو التي في طريقها إلى التدهور من خلال الحماية وزراعة وإدخال الأنواع الرعوية ذات القيمة الغذائية والاستساغة العاليتين وكذلك نثر بذور رعوية لأنواع مناسبة لهذا الغرض بالإضافة لإجراءات الحصاد المائي المختلفة بهدف رفع القدرة الانتاجية لهذه المراعي .

- استغلال المراعي بعد أن يتم تطويرها بصورة رشيدة لضمان استدامة الإنتاج .

دور وزارة الزراعة في ادارة المراعي

لقد بذلت وزارة الزراعة جهودا كبيرة في مجال ادارة وحماية المراعي حيث قامت بتأسيس ٢٨ محمية رعوية بلغت مساحتها ٨٣٠ الف دونم موزعة على مختلف مناطق المراعي البيئية ويتم حمايتها من الرعي الجائر بواسطة الحراس والسلك الشائك وتطوير غطاءها النباتي بزراعة العراس الرعوية الجيدة والمناسبة وكذلك نثر البذور الرعوية في المناطق الملائمة لذلك ليتم لاحقاً تنظيم الرعي فيها لاقرب المجاورين من اصحاب الاغنام

ربيعيا وخريفيا .



ولقد اثبتت عملية حماية المراعي وتطويرها جدواها حيث ان الحماية تسهم في مضاعفة الانتاجية العلفيه الى خمسة أضعاف كما ان عمليات الاستزراع والبذر تزيد من الانتاجية الى عشرة اضعاف في المناطق الغير مطورة والمفتوحة للرعي الحر.

وتقوم مديرية المراعي بوزارة الزراعة ومن خلال وحدة متابعة وتقييم الموارد الرعوية بدراسة واعداد الصيغه المناسبة لإستعمال اراضي المراعي وفي مناطق عمل مشروعات تطوير وإعادة تأهيل المراعي الريادية وبما يتناسب مع قانون الزراعة وإعطاء المجتمعات المحلية من خلال جمعيات مربي الماشية الدور الرئيسي لإدارة تلك المناطق بالتعاون مع وزارة الزراعة.

تعمل هذه الوحدة ضمن مشروع تطوير وتأهيل المراعي في مديرية المراعي، وهي مسؤولة عن تنسيق وتجميع وتحديث المعلومات المتعلقة بوضع المراعي وذلك لأغراض السياسات والتخطيط والتطوير، وتعمل هذه الوحدة بشكل مواز لعملية التخطيط المبني على المشاركة والتنفيذ على مستوى المنطقة الريادية.

وتعتبر أنشطة الوحدة جزءاً أساسياً ومركزياً من مسؤولية مديرية المراعي التي ستولى القيام بدور المسؤول الوحيد عن الدور الحكومي في إعادة تأهيل وتطوير المراعي.

إن وحدة PRIME مسؤولة عن تنفيذ نظام وطني لمتابعة وتقييم الموارد الرعوية لأراضي المراعي من خلال التنسيق مع إدارة المشروع حيث تقوم الوحدة بإجراء مسوحات إجتماعية - وإقتصادية في المناطق الريادية الخمس بهدف الوصول الى فهم دقيق لطبيعة السكان القاطنين في المنطقة، كما تتعاون وحدة PRIME مع وحدة إدارة المشروع بإجراء مسوحات التقييم الأولي المبني على المشاركة للموارد في كل منطقة ريادية لجمع المعلومات التفصيلية عن مجموعة النباتات والحيوانات والتي تلزم للتعامل بشكل فاعل مع الأولويات المشتركة التي يتم تحديدها خلال عملية التخطيط وتوفير خطط أساس يمكن الاستناد اليه لقياس التغييرات التي يحدثها المشروع من خلال برنامج تقييم ومتابعة المراعي.

ماهي الحماية ؟

تعني الحماية المحافظة على الغطاء النباتي بأشكاله المختلفه من عوامل التدمير من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أهمها منع الرعي طوال السنة أو لمدة زمنية محددة بهدف إعطاء الفرصة للنباتات الحولية أو المعمرة بمختلف أشكالها للنمو والإزهار وانتاج البذور والتكاثر وبالتالي تجديد الغطاء النباتي.

ماهي أسباب تدهور المراعي ؟

تتخص أسباب تدهور المراعي في الممارسات الخاطئه التاليه :

- الرعي المبكر والجائر.
- الحمولة الرعوية الزائدة.
- الاحتطاب وقلع الشجيرات
- الرعوية لغايات التدفئة
- واستعمالات السكان المختلفه.
- حراثة اراضي المراعي بقصد
- الزراعة وإثبات الملكية.
- النمو السكاني والزحف العمراني.



متى تصبح الحماية ضرورية ؟

عند ظهور أعراض التدهور على أراضي المراعي من غطاء نباتي و تربة تتمثل في :

- تناقص أنواع النباتات المستساعة.
- سيادة أنواع نباتية شوكية وسامة عديمة القيمة الرعوية.
- نقص في الحياة البرية.
- مظاهر هجر للمرعى والتحول لمناطق أخرى.
- نقص في خصوبة التربة وتعرضها للإنجراف.

أهداف حماية المراعي

تهدف حماية المراعي الى إعادة الغطاء النباتي للمراعي إلى حالته الطبيعية والمحافظة على إنتاجية المرعى ورفعها واستدامة الانتاج الرعوي بالإضافة للمحافظة على التنوع الحيوي وعلى الأخص حماية النباتات الرعوية المستساغة وذات القيمة الغذائية العالية.



كما تهدف حماية المراعي الى مساعدة الباحثين والدارسين الاكاديميين في التعرف على طبيعة ونوعية الغطاء النباتي وعلى توفير البذور النباتية اللازمة للدراسات وبالتالي مساعدة اصحاب القرار والفنيين في رسم خطط التنمية والتطوير بما يتلائم وحالة المراعي ومعطياتها المناخية و البيئية.



دور المجتمع المحلي

يكمُن دور ابناء المجتمع المحلي بالمشاركة في المحافظة على المراعي المتطورة وحمايتها وتنظيم استغلالها ومنع تعديات الرعاة عليها بالتنسيق فنيا مع وزارة الزراعة مما يحقق حماية البيئة واحلال التوازن البيئي بحيث تكون أراضي المراعي قادرة على تغطية اكبر نسبة من إحتياجات الثروة الحيوانية الغذائية على اساس مستدام .

ويعتمد مشروع تطوير وتأهيل المراعي على اسلوب مشاركة المجتمع المحلي في اعادة تأهيل وتطوير المراعي واستغلالها بصورة فاعله ومن خلال المشاركة في اعمال زراعة الشجيرات الرعوية ونثر بذور الأنواع الرعوية الجيده وحماية المراعي وتنظيم استثمارها بعد عمل حملات توعيه مكثفه لإقناعهم بالمشاركة في التطوير والاستغلال وصنع القرار ورفع درجة الوعي لدى هذه المجتمعات من خلال عقد دورات متنوعه تؤدي الى خلق تصور شامل لديهم عن اهمية تطوير هذا المصدر الهام .



* بدأ تنفيذ البرنامج الوطني لإعادة تأهيل وتنمية المراعي في آذار عام ١٩٩٨.

* يهدف البرنامج إلى خفض التدهور البيئي لمورد المراعي من خلال إدخال ممارسات الإدارة المستدامة للمراعي.

* يعمل المشروع في ستة مناطق ريادية تشمل المناطق الرعوية في المملكة وهي :

١- منطقة الرقبان - محافظة المفرق.

٢- منطقة الغياث - محافظة المفرق.

٣- منطقة الحسينية - محافظة معان.

٤- منطقة الهاشمية - محافظة معان.

٥- منطقة الشريف - محافظة الكرك.

٦- منطقة التوانة - محافظة الطفيلة.